الأحاديث الدالة على انتهاء وقت يوم عرفة دراسة أسانيدها والحكم عليها

دكتور/ سعود بن عبد الله التويجري
أستاذ مساعد الحديث وعلومه
كلية الشريعة وأصول الدين – جامعة نجران

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فمن رحمة الله أن بعث في الناس رسولاً منهم يحمل لهم القرآن الكريم وكذا السنة النبوية كمصدر ثان للتشريع بعده، وقد اعتنى الصحابة – رضي الله عنهم – ومن بعدهم الرواة عنهم بتبليغ سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، ولما وُجِدَت الفِرَق وما قامت به من الوضع في الحديث توجه اهتمام علماء المسلمين إلى كتابة الحديث حفاظاً عليه من الضياع، فأمر الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز بكتابة الحديث، فكتب الزهري وغيره الحديث والآثار، واستمرت الكتابة وتطورت من مجرد الجمع والتدوين إلى التصنيف على الأبواب الفقهية، وإلى التصنيف في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها، فكان كتابا الصحيحين للإمامين البخاري ومسلم وكتب السنن الأربعة من بعدهم، وكذا كَتَبَ الأئمة كُتُباً ميَّزت الأحاديث الضعيفة والموضوعة عن غيرها وإبرازها للأمة وبيان عللها وضعفها، ومِن العلماء سلفا وخلفا مَن كتب

كتابا خاصًا في دراسة أحاديث في مسألة معينة وبيان حالها من حيث القبول والرد[1]، فرأيت أن أشارك هؤلاء بما استطعت حسب قدرتي العلمية والبحثية، فاخترت أحاديث شدني لدراستها كوني من ساكني مكة المكرمة شرفها الله، وكون هذه الأحاديث لها علاقة وارتباط بمسألة من مسائل الحج، والتي كثرت مسائله في هذا الزمن خاصة مع كثرة جموع الحجيج، ومحاولة بعض من ينتسب إلى العلم من المعاصرين في البحث عن مخارج لحل مشكلة زحام الناس عن أحاديث وأقاويل ضعيفة لا يقوم بمثلها العمل، وذلك مثل محاولة توسيع أوقات بعض المشاعر المقدسة، والاستدلال لذلك بما رُوي ورُفع إلى النبي ﷺ مما له دلالة وارتباط بمسألة انتهاء وقت عرفة وهل هو إلى طلوع الفجر ليلة العيد؟ أو إلى طلوع شمس يوم العيد ؟.

وبعد هذه المقدمة المختصرة يمكن أن ألخص **أسباب اختيار موضوع البحث في النقاط الآتية:**

١/ ما رأيته من توسع في فتاوى مسائل الحج من بعض المفتين في الداخل والخارج مستدلين لفتواهم بأحاديث عن رسول الله ﷺ، وآثار عن صحابته الكرام، أو التابعين لهم بإحسان، مما لا يصح الاستدلال به، لعدم ثبوته وصحة إسناده إليهم، وبالتالي فلا يصح الاعتماد عليه في إفتاء الناس بمسائل من عباداتهم.

٢/ أنه مع كثرة إعلان الجهات الرسمية في بلادنا المباركة – المملكة العربية السعودية أدام الله عليها نعمة الأمن والإيمان – أن الحج لا بد فيه من تصريح، وحصل من بعض من نوى الحج وأحرم به أن تأخر في منافذ مواقيت الإحرام فلم

(١) كتب الأجزاء الحديثية من هذا النوع من التأليف في مسالة معينة، ومنها كتاب: فضل عشر ذي الحجة، لابن أبي الدنيا(ت:٢٨١هـ)، وكتاب: الديات لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ)، وكتاب: طرق حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه عن النبيﷺ في ترائي الهلال للخطيب البغدادي(ت: ٤٦٣هـ)، وكتاب: أداءُ ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، لابن دحية(ت:٦٣٣هـ)، وكتاب: إتحاف المهرة بالكلام على حديث :" لا عدوى ولا طيرة " للشوكاني(ت:١٢٥٠هـ) .

يتيسر له دخول عرفة إلا بعد طلوع الفجر، فتعلق ببعض أحاديث هذه المسألة مَن أراد تصحيح حَجِّه .

٣/ أن هذه الأحاديث مرتبط بالركن الأكبر من أركان الحج وهو الوقوف بعرفة، فأردت من خلال دراستها بيان الضعف الشديد لبعضها ونقل تضعيف العلماء لتلك الأحاديث، لكي لا يغتر أحد بها أو يتساهل فيوردها مستدلًا بها في تقرير تلك المسألة – انتهاء وقت الوقوف بعرفة – وتوسيع وقت عرفة، ظنا منه أنها صحيحة، أو أن ضعفها ليس بشديد.

وهذا الأخير وإن جاء آخراً إلا أنه أبرز هذه الأسباب في اختيار هذا الحديث .

ولم أر من سبقني إلى دراسة هذه الأحاديث دراسة إسنادية نقدية، أسأل التوفيق والعون والسداد.

وخطتي في البحث أنْ قسمته إلى تمهيد و فصلين :

فالتمهيد اشتمل على المقدمة، وبيان أسباب اختيار البحث .

الفصل الأول : ذكر الأحاديث الدالة على أن وقت عرفة إلى طلوع شمس يوم العيد. وفيه مبحثان:

المبحث الأول : الحديث الأول: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عن صحابته الكرام. ودراسة إسناده والحكم عليه .

المبحث الثاني: الحديث الثاني: حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ودراسة إسناده والحكم عليه.

الفصل الثاني : ذكر الأحاديث الدالة على أن وقت عرفة إلى طلوع فجر يوم العيد. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحديث الأول:حديث عبدالرحمن بن يعمر الديلي رضي الله عنه،ودراسة إسناده والحكم عليه .

المبحث الثاني: الحديث الثاني: حديث عروة بن مضرس رضي الله عنه، ودراسة إسناده والحكم عليه.

ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها ما توصلت إليه من نتائج هذه الدراسة، ثم ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع .

ومنهجي في البحث أجمله في النقاط الآتية:

١/ بحثت عن الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والمتعلقة بمسألة انتهاء وقت عرفة، فحصل لي أربعة أحاديث، رأيت أن أقسمها إلى قسمين فجعلت كل قسم منها في فصل مستقل يحتوي على مطلبين.

٢/ أذكر نص الحديث أولا بسنده، فبعد دراسة طرقه ورجاله، اختار منها الإسناد الأعلى، فإن كان فيه كلام فاختار الأقوى سندا.

٣/ أخرج الحديث من الكتب الستة فما فوقها، ومن الكتب التي التزم مؤلفوها الصحة، وقد أذكر غيرها لفرض متابعة راوٍ من الرواة نقوية للحديث.

٤/ قمت بالترجمة لرجال إسناد الحديث الأصل في المبحث الأول فقط. وقد أطيل أو أختصر حسب حال الراوي في الجرح والتعديل .

٥/ قمت بدراسة الإسناد بذكر المتابعات لكل طبقة من طبقات السند إن وجد، ثم بينت علل الحديث إن كان معلولا، وذكرت كلام العلماء أئمة النقد على الإسناد ومن صحح الحديث أو ضعفه .

أسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في الدارين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الفصل الأول

ذكر الأحاديث الدالة على أن وقت عرفة إلى طلوع شمس يوم العيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

الحديث الأول: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ورضي الله عن صحابته الكرام، ودراسة إسناده والحكم عليه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في ذكر نص الحديث

روى مسلم في كتابه التمييز قال: حدثنا حجاج بن الشاعر ، أنا يعقوب بن إبراهيم ، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق، حدثني شعبة بن أبي هند ، عن رجل من المغرب من أهل البادية – وقليل من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث – ــ أن أباه حدثه ، قال لرسول الله ﷺ : يا نبي الله أرأيت من فاتته الدفعة من عرفات ؟ فقال له رسول الله ﷺ : " إن وقفت عليها قبل الفجر فقد أدركت "، فقلت: يا نبي الله أرأيت إن أدركتني الفجر ؟ فقال لي رسول الله ﷺ : " إن وقفت عليها قبل أن تطلع الشمس فقد أدركت "[1] .

وهذا الحديث لم أجد من خرجه غير الإمام مسلم في هذا الموضع من كتابه التمييز

المطلب الثاني : دراسة رجال إسناد الحديث

(١) حجاج بن أبي يعقوب يوسف بن حجاج الثقفي، أبو محمد، المعروف بابن الشاعر، روى عن جماعة منهم يعقوب بن إبراهيم، قال ابن أبي حاتم: ثقة من

(١) كتاب التمييز للإمام مسلم صفحة (٢٠٠_ ٢٠١) الفقرة رقم (٧٥) .

الحفاظ ممن يحسن الحديث، وقال النسائي: ثقة، وقال الذهبي: هو الحافظ الأوحد المأمون، قال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ، مات في رجب سنة (٢٥٩هـ) [١].

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف المدني، روى عن أبيه وغيره، وعنه حجاج بن الشاعر وغيره، قال بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الذهبي: حجة ورع، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة فاضل، مات في شوال سنة (٢٠٨هـ)[٢].

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، روى عن جماعة منهم محمد بن إسحاق روى عنه ابناه يعقوب وسعد وجماعة، قال الإمام أحمد: ثقة، وقال أيضا: أحاديثه مستقيمة، و قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، مات سنة خمس وثمانين، روى له الجماعة [٣].

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، قال ابن رجب: يطول ذكر ترجمته على وجهها[٤].

---

(١) الجرح والتعديل(١٦٨/٣) ،تهذيب الكمال (٤٦٦/٥)، تذكرة الحفاظ (٥٤٩/٢) ،تهذيب التهذيب(١٨٤/٢)، تقريب التهذيب(ص٢٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠٢/٩) ، تهذيب الكمال (٣٠٨/٣٢) ، الكاشف(٣٩٣/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٣٣/١١)، تقريب التهذيب(ص١٠٨٧).

(٣) الجرح والتعديل (١٠١/٢)، تهذيب الكمال (٨٨/٢)، تهذيب التهذيب (١٠٥/١)، تقريب التهذيب(ص١٠٨).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ٤١٢)، والجرح والتعديل (١٩١/٧)، وتهذيب الكمال(٤٩٥/٢)، وتهذيب التهذيب(٣٤/٩)، والكاشف(١٥٦/٢)، تقريب التهذيب(ص٨٢٥) .

ولذا رأيت أن أكتفي بما قاله ابن رجب في شرح علل الترمذي فقد لخص الكلام في ابن إسحاق وهذبه، فقال رحمه الله:

وقد وثقه جماعة: قال أحمد : هو حسن الحديث، وقال مرة : يكتب من حديثه هـذه الأحاديث، كأنه يعني المغازي، وقال مرة: هو صالح الحديث وأحتج به أنا أيضاً .

وقال ابن المديني : حديثه عندي صحيح .

وقال ابن عيينة: ما سمعت أحداً تكلم في محمد بن إسحاق إلا في قوله في القدر .

وقال ابن معين مرة: هو ثقة، وليس بحجة .

وتكلم فيه آخرون :

كان يحيى بن سعيد شديد الحمل عليه، وكان لا يحدث عنه، ذكره عنه الإمام أحمد، وقال: ما رأيت يحيى أسوأ رأياً منه في محمد بن إسحاق، و ليث بن أبي سـليم، و همام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم .

وكان ابن مهدي يحدث عن رجل عنه، وكذبه مالك، وهشام ابن عروة، والأعمش .

ولا ريب أنه كان يتهم بأنواع من البدع: من التشيع والقدر وغيرهما .

وكان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار.

قال أحمد: هو كثير التدليس جداً . قيل له : فإذا قال : حدثنا أو أنا ، فهو ثقة ؟

قال: هو يقول: أخبرني فيخالف، يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك.

وقال الجوزجاني: يمضغ حديث الزهري بمنطقة، حتى يَعْرِفُ من رَسَخَ في علمـه أنه خلاف رواية أصحابه عنه .

وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة و الحمادان ، و السفيانان ، وخلق . وخرج مسلم حديثه مقروناً بغيره [١] . انتهى كلام ابن رجب رحمه الله .

(٦) شعبة بن أبي هند لم أجد له ترجمة .

(٧) وأما الرجل من أهل المغرب فهو مجهول .

(٨) وأما أبا الرجل فهو السائل لرسول الله ﷺ ،وعليه فهو صحابي ، والصحابة كلهم عدول لا يضر الجهل بأسمائهم.

المطلب الثالث: بيان حال الإسناد والحكم عليه .

بعد أن وقفنا على تراجم رجال إسناد الحديث تَبَيَّن أن في الإسناد العلل الآتية:

العلة الأولى: أن فيه ابن إسحاق والحديث مُعَلٌّ بسببه من جهتين:

الجهة الأولى: ما سبق في ترجمة ابن إسحاق ونقل ابن رجب لكلام العلماء فيه، ومن كان هذا حاله فلا يقبل أهل العلم بالحديث انفراده، خاصة إذا كان انفراده في مسألة يشتهر مثلها، ويتناقلها عادة أهل الحديث وأئمته، فإنه والحالة هذه لا يُقْبَل انفراده بحال، قال الإمام مسلم عن رواية ابن إسحاق هذه: لو كان محفوظا وقولا مقولا يمثل سائر الموجبات، لم يذهب عن جميعهم [٢].

وقد نقل ابن رجب – بعد أن ذكر ابن إسحاق وأمثاله – عن الترمذي قوله: هؤلاء وأمثالهم ممن تكلم فيه من قبل حفظه وكثرة خطئه لا يحتج بحديث أحد منهم إذا انفرد، يعني في الأحكام الشرعية والأمور العلمية [٣] .

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ٤١٢).
(٢) كتاب التمييز للإمام مسلم صفحة (٢٠٠_ ٢٠١) الفقرة رقم (٧٨) .
(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ٤٢٣).

وقال أيضاً: فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ[١] سيئ الحفظ، فإنه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم[٢] .

الجهة الثانية: أن ابن إسحاق قد وصف بانه كثير التدليس جداً، قال ابن رجب: كان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار، وذكره العلائي وابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، و قال ابن حجر: يدلس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍ منهم وصفه بذلك أحمد و الدارقطني[٣] .

والتدليس عن الثقات من أسوء أنواع التدليس إذ يسوي الإسناد ويقويه إذ يوهم أنه رواه عن ثقة، وفي الواقع أن بينهما راوٍ ضعيف.

فإن قيل: إنه في هذا الإسناد قد صرح بالتحديث، فيقال: قد بَيَّن الإمام أحمد أن ذلك لا ينفعه.

فقد نُقِل عنه قوله: هو كثير التدليس جداً . قيل له: فإذا قال: حدثنا، أو أنا، فهو ثقة ؟

قال: – يعني الإمام أحمد – هو يقول: أخبرني فيخالف، قال ابن رجب: يشير إلى أنه يصرح بالتحديث والإخبار ويخالف الناس في حديثه مع ذلك[٤] .

---

(١) والانفراد هنا انفراد في المتن بمعنى : أن متن الحديث وشاهده رُوي من طريقه غيره بما يخالف معناه، و انفراد في الإسناد فلم يروى من طريق غيره .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب(٢/ ٨٤٠) .

(٣) الجرح والتعديل(١٩٣/٧-١٩٤)، شرح علل الترمذي لابن رجب(٢/ ٨٤٠)، جامع التحصيل(ص١١٣)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس رقم (١٢٥).

(٤) الضعفاء الكبير للعقيلي(٢٨/٤)، شرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ٣٧٦).

وأما قول ابن حبان: إنما أتي محمد بن إسحاق ما أتي لأنه كان كثير التدليس عن الضعفاء فوقع في المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بين السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بحدثه[١].

فقوله: إذا بين السماع فيما يرويه . يعني: عن الثقات، لا كما في هذا الحديث والذي يرويه ابن إسحاق عن مجهول .

العلة الثانية: أن أحد رواته مجهول العين وهو شعبة ابن أبي هند فلم أجد له ترجمة.

العلة الثالثة: جهالة الرجل من المغرب من أهل البادية .

وأما قوله: وقليل من أهل البادية من يكذب في مثل هذا الحديث .

فلم أقف على قائلها ولا على ما يدل عليها، ثم إن مثلها لا يعتبر توثيقاً، وغاية ما فيها أنها توثيق على العموم لأهل البادية، لا توثيق لذلك الراوي بعينه، ورواية الثقة عن رجل لا ترفع جهالته[٢]، فكيف بغيره ممن لا يعرف وهو شعبة بن أبي هند .

ولم أجد لهذا الحديث طريقاً آخر غير هذا الطريق الذي ذكره مسلم رحمه الله في كتابه التمييز حتى يؤخذ في الاعتبار فيكون فيه احتمال لتقوية إسناده .

وعليه فالحديث ضعيف، شديد الضعف لما بينت فيه من العلل، والتي يكفي واحد منها للحكم عليه بالضعف. قال الإمام مسلم في كتابه التمييز: رواية ابن اسحاق التي رواها فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس، رواية ساقطة

---

(١) ثقات ابن حبان(٧٣٨٣).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب(١/ ٣٧٦)، وفي المسألة تفصيل لا يحتمل المقام ذكره، وخلاصته ما نقل عن الإمام أحمد وطائفة من المحققين من أصحابه وأصحاب الشافعي وهو: أن من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة أمثال عبدالرحمن بن مهدي ومالك بن أنس، فروايته عن إنسان تعديل له. ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل. قال ابن رجب: وهذا تفصيل حسن .

وحديث مطرح، إذ لو كان محفوظا وقولا مقولا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم [1] .

ووجدت له شاهدا من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط ، لكنه لا يفيد الحديث ولا يقويه، لأنه حديث معلول أيضا، وهو ما أذكره وأدرس إسناده في المطلب الثاني إن شاء الله .

(١) كتاب التمييز للإمام مسلم صفحة (٢٠٠_ ٢٠١) الفقرة رقم (٧٨) .

المبحث الثاني

الحديث الثاني: حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ودراسة إسناده والحكم عليه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في ذكر نص الحديث

روى الطبراني في الأوسط قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة قال: حدثنا عبد الله بن عبدالمؤمن الواسطي قال: حدثنا عبيد بن عقيل عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي رباح عن بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: " من أدرك عرفة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الحج"(١).

ولم أجد من خرجه غير الإمام الطبراني في الأوسط .

المطلب الثاني : دراسة رجال إسناد الحديث:

(١) محمد بن أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهر بن حرب، الحفاظ الناقد الامام، أبو عبدالله النسائي البغدادي، سمع عمرو بن علي الفلاس وطبقته، حدث عنه أبو القاسم الطبراني وآخرون، قال أحمد بن كامل – وهو ممن روى عنه – : أربعة كنت أحب بقاءهم وذكر منهم أبو عبد الله بن أبي خيثمة، قال الخطيب: كان أبو بكر والده يستعين به في عمل التاريخ وكان فهما عارفا، مات أبو عبد الله سنة ٢٩٧هـ (٢) .

(٢) عبدالله بن عبدالمؤمن بن عثمان الأرحبي الواسطي الطويل، روى عن عبيد بن عقيل، وأبي داود وأبي الوليد الطيالسيين وغيرهم، وعنه ابن ماجه ومحمد بن أبي

---

(١) معجم الطبراني الأوسط (٢٨٥/٥) رقم (٥٣٢٩).

(٢) تاريخ بغداد (٣٠٣/١)، تذكرة الحفاظ (٧٤٢/٢)، سر أعلام النبلاء(٤٩٤/١١)، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني(ص٤٩١)، وتحفة الغريب بتراجم رجال معجمي الطبراني الأوسط والصغير(١٠٠٣/٣).

بكر بن أبي خيثمة وغيرهم، ذكره بن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: مقبول[١] .

(٣) عبيد بن عَقيل – بفتح العين – بن صبيح الهلالي، أبو عمرو البصري الضرير، المعلم، روى عن هارون بن موسى الأعور، ومصعب بن ثابت وغيرهم، وعنه أبو حاتم السجستاني، وأبو قلابة، والحارث ابن أبي أسامة وغيره، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: هو في الحديث لا بأس به. وذكره بن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات في شعبان سنة ٢٠٧هـ[٢] .

(٤) عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمْداني، أبو ذر الكوفي، روى عن أبيه، وعطاء بن أبي رباح وعدة، وعنه ابن عيينة، ووكيع وآخرون، قال يحيى القطان: عمر بن ذر ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، وقال بن معين والنسائي والدارقطني والعجلي وبن حبان: كان ثقة وكان يرى الإرجاء. وقال أبو حاتم : كان صدوقا وكان مرجئا لا يحتج بحديثه، وقال الذهبي وابن حجر: ثقة مرجئ، توفي سنة ١٥٣ه [٣] ـ

(٥) عطاء بن أبي رباح، إمام معروف، واسم أبي رباح أسلم، مكي ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، توفي سنة ١١٤هـ [٤] .

(٦) عبدالله بن عباس صحابي جليل هو أبوه رضي الله عنهما .

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤٥/١٥) ، الكاشف(٥٧٠/١) ، تهذيب التهذيب (٢٦٦/٥) التقريب(ص٥٢٣).

(٢) الجرح والتعديل (٤١١/٥) ، تهذيب الكمال (٢٢١/١٩) ، الكاشف(٦٩١/١) ، تهذيب التهذيب (٦٥/٧) التقريب(ص٦٥١).

(٣) الجرح والتعديل (١٠٧/٦) ، تهذيب الكمال (٣٣٤/٢١) ، الكاشف(٦٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٩٠/٧)، تقريب التهذيب(ص٧١٨).

(٤) تقريب التهذيب(ص٦٧٧).

المطلب الثالث: بيان حال الإسناد والحكم عليه .

بعد أن وقفنا على تراجم رجال إسناد الحديث تَبَيَّن أن في الإسناد العلل الآتية:

الاولى: أن في إسناده عبدالله بن عبد المؤمن وهو مقبول وقد وثقه بعضهم، وعبيد بن عقيل صدوق، ومثلهما لا يقبل تفردهما بحديث في مسألة مهمة متعلقة بركن من أركان الإسلام، خاصة وأنه اجتمع فيه علل أخرى كما سيأتي، وعليه فالإسناد لا يقوم بنفسه ولا يحتج به بمفرده .

الثانية: أشار الطبراني إلى غرابة هذا الإسناد، وكأنه يوهنه فقال بعده: لم يرو هذا الحديث عن عمر بن ذر إلا عبيد بن عقيل. وكذا استغربه أبو نعيم فقال: غريب من حديث عمر تفرد به عنه عبيد(١).

الثالثة: أخشى أن يكون هناك انقطاع بين عبيد بن عقيل وعمر بن ذر فإن كتب التراجم التي اطلعت عليها لم تذكر رواية لعبيد بن عقيل عن عمر بن ذر .

الرابعة : أن هناك احتمال خطأ في النسخ(٢) فإن أبا نعيم في الحلية روى هذا الحديث عن الطبراني سليمان بن أحمد بإسناده به، لكن ساقه بلفظ: " من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك " . بما يوافق رواية الحفاظ والأكثر(٣)، ويؤكد هذا الإشكال من اختلاف اللفظ من النسخ كلام الهيثمي الآتي .

---

(١) الحلية لأبي نعيم (١١٦/٥).

(٢) لا يقال هنا اختلف على الطبراني لأن كتابه ونسخته موجودة وابو نعيم يروي عنه بإسناده، فهو اختلاف من جهة النسخ لا من جهة الرواة، يؤيده كلام الهيثمي الآتي بعده .

(٣) الحلية لأبي نعيم (١١٦/٥). ومن باب زيادة التأكد لمعرفة نص الحديث في كتاب الحلية فقد نظرت في أكثر من نسخة مطبوعة للكتاب، وأحدها قال محققها وهو سامي أنور جاهين: روجعت هذه النسخة على نسخة خطية وعدد من النسخ المطبوعة .

الخامسة: أن الهيثمي شكك في صحة النسخة المكتوبة، ولذلك لم يعتبرها من زوائد الطبراني في الأوسط، لكنه أشار إليها وقال معقباً : لكن النسخة سقيمة، ثم قال: وقد تقدم حديث لابن عباس الحج عرفات [١].

وعليه فالحديث ضعيف لا يقوم بنفسه، ولا يكون شاهدا لغيره كحديث ابن إسحاق والذي سبق بيان ضعفه في المطلب السابق[٢]، لما بينت في هذا الحديث من العلل، فلا يصح الاحتجاج به على هذه المسألة المهمة من الدين والمتعلقة بركن من أركان الحج.

ويناسب هنا إعادة كلام الإمام مسلم رحمه الله[٣] : لو كان محفوظا وقولا مقولا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم .

(١) مجمع الزوائد (٣/٢٥٥).

(٢) قلت: شاهد ولم أقل متابع لأن حديث ابن إسحاق مخرجه مجهول عن صحابي مبهم، وهذا عن ابن عباس فاختلف مخرجهما .

(٣) التمييز (ص ٢٠١) .

الفصل الثاني

ذكر الأحاديث الدالة على أن وقت عرفة إلى طلوع فجر يوم العيد

و فيه مبحثان:

المبحث الأول

الحديث الأول: حديث عبد الرحمن بن يعمر الدِّيْلي رضي الله عنه، ودراسة إسناده والحكم عليه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: في ذكر نص الحديث

روى الإمام أحمد في المسند قال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن بكير بن عطاء اللثي، قال سمعت: عبدالرحمن بن يَعْمَر الدِّيْلي يقول: شهدت رسول الله ﷺ وهو واقف بعرفة، وأتاه ناس من أهل نجد، فقالوا: يا رسول الله، كيف الحج ؟ فقال: " الحج عرفة، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع، فقد تم حجه، أيام منى ثلاثة أيام، فمن تعجل في يومين، فلا إثم عليه، ومن تأخر، فلا إثم عليه " ، ثم أردف رجلا خلفه، فجعل ينادي بهن [(١)].

المطلب الثاني : تخريج الحديث

الحديث أخرجه بهذا الإسناد عن وكيع ابن أبي شيبة في المصنف و المسند، ومن طريقه مسلم في كتابه التمييز، و ابن ماجه في السنن، و ابن أبي عاصم في الآحاد و المثاني[(٢)].

---

(١) مسند الإمام أحمد (١٨٧٧٤، ١٨٩٥٤).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة رقم (١٣٨٦٣) وفي المسند (٧٣١)، التمييز صفحة (٢٠٠_ ٢٠١) الفقرة رقم (٧٥)، سنن ابن ماجه (٣٠١٥)، وابن عاصم في الآحاد و المثاني رقم (٩٥٧) .

وأخرجه أصحاب السنن الأربعة، والنسائي في الكبرى، وابن خزيمة، وابن الجارود، الحميدي، وابن حبان، وابن قانع، والحاكم، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، والدارقطني في السنن، والطوسي في المستخرج كلهم من طرق مختلفة عن سفيان الثوري به .

وأخرجه أحمد، ومسلم في كتابه التمييز من طرق عن شعبة بن الحجاج عن بكير بن عطاء به[١] .

ملاحظة :

اختلفت الروايات في تحديد بلد النَّفَرِ الذين سألوا رسول الله ﷺ فالأكثرون رووها بلفظ: " ناس من أهل نجد " رواها بهذا اللفظ أصحاب السنن الأربعة، والإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والطحاوي، والبيهقي، والطوسي[٢] .

وجاء من غير تحديد لجهة معينة فعند الإمام أحمد بلفظ: " وسأله رجل عن الحج " وعند البيهقي بلفظ: " نفر من أصحاب رسول الله ﷺ "[٣].

وجاء في رواية ابن أبي شيبة في المصنف والمسند، ورواية ابن أبي عاصم كلاهما بلفظ: " ناس من أهل مكة " [٤].

وجاء عند مسلم في كتاب التمييز بلفظ: " ناس من أهل الكوفة " .

---

(١) سوف يأتي العزو لهذه المصادر عند الكلام على الإسناد والمتابعات .

(٢) أبو داود(١٩٤٩)، والنسائي(٣٠٤٤)، والترمذي(٨٨٩)، وابن ماجه(٣٠١٥)، ومسند الإمام أحمد(١٨٧٧٤) و (١٨٩٥٤)، وابن خزيمة(٢٨٢٢)، وابن حبان(٣٨٩٢)، والحاكم في المستدرك(١٧٠٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٨٦٠)، وشرح معاني الآثار(٢/٢١٠)، والبيهقي السنن الكبرى(٩٦٨٣) .

(٣) مسند الإمام أحمد (١٨٧٧٣) و (١٨٧٧٥)، سنن البيهقي الكبرى (٩٥٩٤) و (٩٨١٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٣٨٦٣) وفي المسند (٧٣١) ،وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٥٧).

ولم أجد في كل الروايات ذكر للكوفة وهو خطأ واضح لأن الكوفة لم تكن قد أنشئت بعد .

ومسلم في كتابه التمييز يرويها من طريق ابن أبي شيبة وهو يرويها بخلاف لفظه، ويَبْعُد أن يكون لفظ :" مكة " تصحف إلى لفظ : " الكوفة " .

المطلب الثالث : دراسة رجال إسناد الحديث

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الإمام الحفاظ الثبت محدث العراق، أبو سفيان الرُؤاسي الكوفي أحد الأئمة الأعلام، روى عن الثوري والأعمش وهشام بن عروة، و عنه أحمد و إسحاق بن راهويه و إبراهيم بن عبد الله القصار، قال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم منه، ولا أحفظ . مات يوم عاشوراء سنة ١٩٧هـ[١].

(٢) سفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله، أحد الأعلام علما وزهدا، روى عن حبيب بن أبي ثابت و سلمة بن كهيل و بكير بن عطاء و ابن المنكدر، وعنه عبد الرحمن بن مهدي و يحيى بن سعيد القطان و الفريابي و علي بن الجعد، قال بن المبارك: ما كتبت عن أفضل منه . توفي في شعبان سنة ١٦١هـ [٢] .

(٣) بكير بن عطاء الليثي الكوفي، روى عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي، وعنه الثوري وشعبة، قال بن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ صالح لا بأس به، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، حدث عنه الثوري وشعبة بحديث أصل من الأصول " الحج عرفة " ، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وذكره بن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه، وثقه الذهبي وابن حجر [٣].

(١) الجرح والتعديل (٣٧/٩)، تهذيب التهذيب(١٠٩/١١)، الكاشف (٣٥٠/٢)، التقريب(٧٤٦٤).
(٢) الجرح والتعديل (٢٢٢/٤)، تهذيب التهذيب(٩٩/٤)، الكاشف (٤٤٩/١)، التقريب(٢٤٥٨) .
(٣) الجرح والتعديل (٤٠٢/٢)، تهذيب التهذيب(٤٣٣/١)، الكاشف (٢٧٦/١)، التقريب(٧٧١).

(٤) عبد الرحمن بن يَعْمَر الدِّيْلي – كذا ضبطهما ابن حجر – وبعضهم يكتب الدَّيلي، قال بن حبان في الصحابة: مكي سكن الكوفة يكنى أبا الأسود روى عن النبي ﷺ حديث الحج عرفة، روى له أصحاب السنن الأربعة، وصرح بسماعه من النبي ﷺ في بعض الطرق إليه(١)، وقال مسلم والأزدي: ما روى عنه غير بكير بن عطاء الليثي، وقال بن حبان: مات بخراسان (٢) .

المطلب الثالث: دراسة الإسناد والحكم عليه .

الحديث رواه الإمام أحمد عن وكيع، وقد رواه عن وكيع جماعة وهم:

(١) ابن أبي شيبة في المصنف والمسند، وعنه مسلم في كتاب التمييز، وابن ماجه، وابن أبي عاصم(٣).

(٢) علي بن محمد رواه عنه ابن ماجه(٤) .

(٣) إسحاق بن إبراهيم أخرجه من طريقه النسائي، و ابن حزم في المحلى ، و ابن عبدالبر في الاستذكار (٥).

(٤) سلم بن جنادة أخرجه من طريقه ابن خزيمة (٦).

---

(١) يأتي في الحاشية رقم(٦٢) في آخر المبحث الثالث: دراسة الإسناد والحكم عليه من هذا الفصل في أنه بيَّن سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم في أكثر الروايات.

(٢) الإصابة (٣٦٨/٤)، التقريب(٤٠٧٤) .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة رقم (١٣٨٦٣) وفي المسند (٧٣١)، التمييز صفحة (٢٠٠_ ٢٠١) الفقرة رقم (٧٥)، سنن ابن ماجه (٣٠١٥)، وابن عاصم في الآحاد و المثاني رقم (٩٥٧) .

(٤) سنن ابن ماجه (٣٠١٥) .

(٥) النسائي في الصغرى (٣٠١٦) وفي السنن الكبرى (٤٠١١) ، المحلى (١٢١/٧) ، الاستذكار(١٧٩٣٦).

(٦) صحيح ابن خزيمة (٢٨٢٢).

كلهم: الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وعلي بن محمد الطنافسي، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وسلم بن جنادة، يروون الحديث عن وكيع به .

وتابع وكيع في روايته الحديث عن الثوري جماعة وهم :

(١) محمد بن عبدالله بن يزيد المقري رواه عنه النسائي في الكبرى [١].

(٢) محمد بن ميمون المكي رواه عنه ابن خزيمة [٢].

(٣) يحيى بن سعيد القطان أخرجه من طريقه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن خزيمة [٣].

(٤) ابن عيينة أخرجه من طريقه الترمذي، و ابن الجارود، و الحميدي، وابن حبان، وابن قانع، والحاكم، والبيهقي [٤] .

(٥) عبدالرحمن بن مهدي أخرجه من طريقه الترمذي، وابن خزيمة، والحاكم في المستدرك [٥].

---

(١)النسائي في السنن الكبرى (٤٠١٢) . وأظن أن هذه الرواية بهذا الإسناد عند النسائي فيها انقطاع ، أو سقط في الطباعة لأن ابن الجارود في المنتقى رقم (٤٦٨) رواها عن ابن المقرئ عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الثوري . وكذا الطوسي في مختصر الأحكام (١٣٦/٤) رواها عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقري عن عبدالله بن الوليد عن الثوري ، لكن النسائي رواها عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقري قال حدثنا سفيان عن بكير بن عطاء .فلعل سفيان اشتبه ،أو ظن المحقق أنه مكرر فأسقطه، أو أن ابن المقرئ رواها بالإسنادين يحتمل، والله أعلم .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢٨٢٢).

(٣) أبو داود (١٩٤٩) ،والنسائي (٣٠٤٤) والترمذي (٨٨٩) ، صحيح ابن خزيمة (٢٨٢٢).

(٤) الترمذي (٨٨٩)و(٢٩٥٧) ، والمنتقى لابن الجارود (٤٦٨)، مسند الحميدي (٨٩٩) ،وصحيح ابن حبان (٣٨٩٢)، ومعجم الصحابة لابن قانع (٦٤٢)، والمستدرك للحاكم (١٧٠٣) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٩٤٦٧) .

(٥) الترمذي (٨٨٩) ، صحيح ابن خزيمة (٢٨٢٢) ، المستدرك (١٧٠٣) .

(٦) عبد الرزاق أخرجه من طريقه ابن ماجه [١].

(٧)(٨) محمد بن كثير العبدي ، ومهران[٢] أخرجه من طريقهما أبو داود [٣].

(٩) يعلى بن عبيد الطنافسي أخرجه من طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار[٤].

(١٠) أبو أحمد الزبيري أخرجه من طريقه الدارقطني في السنن[٥].

(١١) عبدالله بن الوليد العدني أخرجه من طريقه الطوسي [٦].

(١٢) خلاد بن يحيى أخرجه من طريقه البيهقي[٧] .

(١٣) عبد الصمد بن حسان أخرجه من طريقه ابن قانع، والبيهقي[٨] .

كل هؤلاء الثلاثة عشر يروون الحديث عن الثوري به .

و تابع الثوري في روايته الحديث عن بكير بن عطاء الليثي، شعبة بن الحجاج أخرجه عنه أبو داود الطيالسي، ومن طرق مختلفة عنه أخرجه الإمام أحمد،

---

(١) سنن ابن ماجه رقم (٣٠١٥).

(٢) ومحمد بن كثير هو العبدي كما صرح به المزي في إسناد هذا الحديث، انظر تهذيب الكمال (١٨/٢٠_٢١) .

ومهران أظنه: ابن أبي عمر العطار ، فهو الذي يمكن أن يروي عن الثوري .

(٣) سنن أبو داود (١٩٤٩).

(٤) مشكل الآثار (٤٨٦٠) ، وكذا رواه بنفس الطريق في شرح معاني الآثار (٢/٢٠٩) ، والبيهقي في الكبرى(٩٦٨٣).

(٥) سنن الدارقطني (٢٥١٦).

(٦) مختصر الأحكام (٤/١٣٦).

(٧) سنن البيهقي الكبرى (٩٨١٣).

(٨) معجم الصحابة لابن قانع (٦٤٢) ،سنن البيهقي الكبرى (٩٨١٣).

والدارمي، وعبد بن حميد، ومسلم في كتابه التمييز، والنسائي في الكبرى، و الدارقطني في السنن، والحاكم في المستدرك. والطحاوي في شرح مشكل الآثار[١].

والحديث بهذا الإسناد وبهذه الطرق والمتابعات من الأئمة الثقات، صحيح لا شك فيه، ولذا أثنى العلماء على رواية بكير بن عطاء هذه كما يأتي:

١/ نقل الحميدي والترمذي عن ابن عيينة أنه قال : هذا أجود حديث رواه الثوري . ونقل عنه الطوسي وابن حبان و البيهقي قوله: قلت لسفيان الثوري: ليس عندكم في الكوفة حديث أشرف ولا أحسن من هذا[٢].

٢/ وقال البخاري: بكير سمع عبد الرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ قال : الحج عرفة. يثبت صحة السماع[٣] .

٣/ ونقل ابن ماجة عن محمد بن يحيى الذهلي قال: ما أرى للثوري حديثاً أشرف منه[٤] .

٤/ ونقل الترمذي عن وكيع قوله بعد أن روى الحديث: هذا الحديث أم المناسك[٥].

---

(١) مسند الطيالسي (١٤٠٥)، ومسند أحمد(١٨٧٧٣)(١٨٧٧٥)، مسند الدارمي(١٩٢٩)، وعبد بن حميد(٣١٠)، التمييز صفحة (٢٠٠– ٢٠١) الفقرة رقم (٧٥)، والنسائي في الكبرى (٤١٨٠)، والدارقطني (٢٥١٧)، المستدرك رقم (٣١٠٠)، وشرح مشكل الآثار (٤٨٦٠)، وشرح معاني الآثار (٢/٢١٠) .

(٢) مسند الحميدي (٨٩٩) ، الترمذي(٢٩٥٧)، صحيح ابن حبان(٣٨٩٢)، مختصر الأحكام(٤/ ١٣٧) ،و السنن الكبرى للبيهقي (٩٤٦٧).

(٣) التاريخ الكبير (٢/١١١) .

(٤) سنن ابن ماجه تابع لرقم (٣٠١٥) رواه عن محمد بن يحيى عن عبدالرزاق الحديث ، وغلب ظني أنه محمد بن يحيى الذهلي، وليس العدني وإن كانا رويا عن عبدالرزاق وروى عنهما ابن ماجه ،لأن الغالب إذا اطلق محمد بن يحيى فهو الذهلي ، والله أعلم .

(٥) نقله الترمذي بعد حديث رقم(٨٩٠).

٥/ وقال ابن حجر في ترجمة عبدالرحمن بن يعمر في الإصابة : روى عن النبي ﷺ حديث الحج عرفة، وصرح بسماعه من النبي ﷺ في بعض الطرق إليه[١]، وصحح حديثه بن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني [٢] ، وكذا صححه الترمذي في السنن والذهبي في التلخيص .

وأما ما نقله ابن حجر عن مسلم والأزدي قالا : ما روى عنه غير بكير بن عطاء الليثي [٣] .

مما يعني انفراد بكير بهذا الحديث عن عبدالرحمن بن يعمر فهذا لا يقدح في الحديث ولا يمنع من الاحتجاج به، لأن بكير وثقه الأئمة كما سبق في ترجمته، ولأنه إسناد معروف عند أهل الحديث، قال الترمذي : روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد[٤] عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال : الحج عرفة . فهذا الحديث معروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد[٥] .

والثقة إذا انفرد بأصل الحديث يقبل خاصة إذا اعتضد بغيره، وهو هنا قد اعتضد بالشواهد وأثار الصحابة، وإجماع العلماء من بعدهم على العمل به، ومثله حديث:

---

(١) بَيَّنَ سماعه من النبي ﷺ في أكثر الطرق لكن بعضها بلفظ: " شهدت " كما عند الإمام أحمد(١٨٧٧٤)(١٨٩٥٤)، وابن ماجه(٣٠١٥)، والنسائي(٣٠٤٤)، وبلفظ: "أتيت " كما عند أبي داود(١٩٤٩) وابن خزيمة(٢٨٢٢)، وبلفظ:" سمعت " كما عند الإمام أحمد(١٨٧٧٣)(١٨٧٧٥)، وابن حبان(٣٨٩٢).

(٢) الإصابة (٣٦٨/٤)، وهو في صحيح ابن حبان(٣٨٩٢)، والدارقطني (٢٥١٧)، والمستدرك رقم (٣١٠٠).

(٣) الإصابة (٣٦٨/٤) ، وانظر المنفردات والوحدان لمسلم (ص٧٧) رقم (٦٨).

(٤) يقصد إسناد جماعة الحفاظ عن الثوري، يزيد بن هارون وروح عبادة ومحمد بن جعفر وشبابة بن سوار وغيرهم عن شعبة، كلاهما الثوري وشعبة عن بكير بن عطاء به .

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٤٤).

"إنما الأعمال بالنيات " فهو فرد. قال ابن رجب : إذا روي حديثان مستقلان في حادثة وفي أحدهما زيادة فإنها تقبل من الثقة، كما لو أفرد بأصل الحديث [1].

وحديث عروة بن مضرس الآتي في المطلب بعد هذا، يعتبر شاهدا لحديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي، مع عدم حاجة حديث عبد الرحمن بن يعمر لذلك.

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٣٥)، فجعل زيادة الثقة مقبولة منه، قياسا على قبول حديثه، إذا انفرد بأصل الحديث.

المبحث الثاني

الحديث الأول: حديث عروة بن مضرس رضي الله عنه، ودراسة إسناده والحكم عليه

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: في ذكر نص الحديث

روى أبو داود قال : حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن إسماعيل، حدثنا عامر، أخبرني عروة بن مضرس الطائي، قال: أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني بجمع قلت: جئت يا رسول الله من جبل طيئ أكللت مطيتي وأتعبت نفسي، والله ما تركت من حبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ:"من أدرك معنا هذه الصلاة، وأتى عرفات، قبل ذلك ليلا أو نهارا، فقد تم حجه، وقضى تفثه " (١).

المطلب الثاني : تخريج الحديث

أخرجه الإمام أحمد، والنسائي، والترمذي ، وابن ماجه، والدارمي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم من طرق عن إسماعيل ابن أبي خالد به.

وأخرجه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحميدي، وابن الجارود، والطحاوي من طرق عامر الشعبي به(٢).

---

(١) سنن أبي داود(١٩٥٠).

(٢) يأتي بيان العزو لهذه المصادر عند الكلام على إسناد الحديث وذكر المتابعات .

المطلب الثالث : دراسة رجال إسناد الحديث

(١) مسدد هو ابن مسرهد بن مسربل بم مستورد الاسدي البصري، ابو الحسن، ثقة حافظ، أحد شيوخ البخاري وأخرج له أحاديث من روايته عن يحيى بن سعيد القطان، مات سنة(٢٢٨ه) [١].

(٢) يحيى بن سعيد بن فَرُّوْخ، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، روى له الجماعة، واخرج له البخاري ومسلم احاديث من روايته عن إسماعيل بن أبي خالد، مات سنة(١٩٨ه) [٢].

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولهم البَجَلي ، ثقة ثبت، روى له الجماعة، أخرج له البخاري ومسلم أحاديث من روايته عن الشعبي، قال سفيان الثوري: إسماعيل بن أبي خالد أعلم بالشعبي وأثبتهم فيه. وقال الإمام احمد: إسماعيل أصح الناس حديثا عن الشعبي. وقال أبو حاتم: لا أقدم عليه أحدا في أصحاب الشعبي. مات سنة(١٤٦ه)[٣].

(٤) عامر بن شراحيل الشَّعْبي، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، روى له الجماعة، عن عروة بن مضرس بالسماع منه. مات بعد المائة[٤].

---

(١) تهذيب الكمال(٤٤٣/٢٧)، الجرح والتعديل(٨ ترجمه١٩٩٨)، تهذيب التهذيب(١٠٧/١٠)، الكاشف(٥٤٨١)، تقريب التهذيب(٦٦٤٢).

(٢) تهذيب الكمال(٣٢٩/٣١)، الجرح والتعديل(٩ ترجمه٦٢٤)، تهذيب التهذيب(٢١٦/١١)، الكاشف(٦٢٧٩)، تذكرة الحفاظ(٢٩٨/١)، تقريب التهذيب(٧٦٠٧).

(٣) تهذيب الكمال(٦٩/٣)، الجرح والتعديل(١٧٤/١)، تهذيب التهذيب(٢٩٢/١)، الكاشف(٦٢٧٩)، تذكرة الحفاظ(١٥٣/١)، ،تقريب التهذيب(٤٤٢).

(٤) تقريب التهذيب(٣١٠٩).

المطلب الرابع: دراسة الإسناد والحكم عليه .

الحديث رواه أبو داود عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان، وقد تابع مسدد كل من:

(١) عمرو بن علي بن بحر الفلاس أخرجها النسائي[١].

(٢) محمد بن بشار بندار أخرجها من طريقه ابن خزيمة[٢].

وقد تابع يحيى القطان في روايته عن إسماعيل بن أبي خالد جماعة منهم:

(١) سفيان بن عيينة رواه عنه الحميدي، ومن طريق سفيان أخرجها الترمذي، النسائي، ابن حبان[٣].

(٢) هشيم بن بشير أخرجها عنه الإمام أحمد، ابن خزيمة [٤].

(٣) شعبة، أخرجها من طريقة الحاكم [٥].

(٤) عبدالله بن المبارك، أخرجها من طريقة الحاكم [٦].

(٥) يعلى بن عبيد أخرجها عنه الدارمي[٧].

---

(١) سنن النسائي الصغرى(٣٠٤٣).

(٢) صحيح ابن خزيمة(٢٨٢٠).

(٣) مسند الحميدي رقم(٩٢٤)، النسائي(٣٠٣٩)، الترمذي(٨٩١)، صحيح ابن حبان(٣٨٥١).

(٤) مسند الإمام أحمد (١٦٢٠٨)، وصحيح ابن خزيمة(٢٨٢٠).

(٥) مستدرك الحاكم (١٧٠١).

(٦) مستدرك الحاكم (١٧٠١)، والحاكم أبهمه، وبينه ابن حجر في إتحاف المهرة رقم(١٣٨٣٤)(١٦٣/١١) وقال هو ابن المبارك .

(٧) مسند الدارمي(١٩٣٠).

(٦) يزيد بن هارون أخرجها من طريقه ابن خزيمة، والطحاوي في شرح معاني الآثار[١].

(٧) وكيع رواه عنه ابن أبي شيبة، ومن طريقه ابن ماجه، وابن خزيمة[٢].

وقد تابع إسماعيل بن أبي خالد في روايته عن عامر الشعبي جماعة منهم:

(١) زكريا بن أبي زائدة رواها عنه لحميدي، والإمام أحمد، وأخرجها من طريقه الترمذي، النسائي، ابن الجارود، ، وابن خزيمة، وابن حبان[٣].

(٢) داود بن أبي هند أخرجها من طريقه الترمذي، والنسائي، وابن حبان[٤] .

(٣) سيَّار أبو الحكم العنزي أخرجها من طريقه النسائي[٥].

(٤) عبدالله بن أبي السفر أخرجها من طريقه الدارمي، والنسائي، وابن حبان، والحاكم[٦] .

وقد تابع الشعبي في روايته الحديث عن عروة بن مضرس جماعة منهم:

(١) صحيح ابن خزيمة(٢٨٢٠)، وشرح معاني الآثار (٢٠٧/٢).
(٢) مصنف ابن أبي شيبة رقم(١٣٨٦٢)، وابن ماجه (٣٠١٦)، وصحيح ابن خزيمة(٢٨٢٠).
(٣) مسند الحميدي رقم(٩٢٥)، ومسند الإمام أحمد(١٦٢٠٨)، والترمذي(٨٩١)، والنسائي (٣٠٣٩)، وابن الجارود في المنتقى(٤٦٧)، وصحيح ابن خزيمة(٢٨٢٠)، صحيح ابن حبان.(٣٨٥١).
(٤) الترمذي(٨٩١)، والنسائي (٣٠٣٩)، صحيح ابن حبان.(٣٨٥١).
(٥) سنن النسائي الصغرى(٣٠٤١). والنسائي أبهمه، وبينه المزي في تحفة الأشراف رقم (٩٩٠٠)(٢٩٦/٧) .
(٦) مسند الدارمي(١٩٣١)، والنسائي (٣٠٤٢)، وصحيح ابن حبان(٣٨٥٠)، ومستدرك الحاكم(١٧٠٠).

(١) عروة بن الزبير أخرجها من طريقه الحاكم [١]، وقال ابن حجر معلقا على هذه الرواية: " لا تسوى شيئاً، فإن يوسف بن خالد قد اتهوه بالوضع فلا يصلح الاستشهاد به" [٢]، ويوسف بن خالد: هو أحد رجال إسناد الحاكم في هذه الرواية .

وبعد دراسة الإسناد وذكر المتابعات من الائمة الثقات يتضح أن الحديث صحيح لا يتطرق إلى صحته شك، وقد صححه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح. وصححه ابن حبان، والحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط كافة الأئمة، وهي قاعدة من قواعد الإسلام. ووافقه الذهبي، وقال أبو نعيم: حديث صحيح ثابت [٣].

وقد ذكره الدارقطني في الإلزامات وقال: حديث الشعبي عن عروة بن مضرس رواه عن الشعبي جماعة من أهل الكوفة منهم إسماعيل بن أبي خالد وعبدالله بن أبي السفر وزكريا ويسار وغيرهم[٤].

وقال ابن حجر: وصحح هذا الحديث الدارقطني والحاكم والقاضي أبو بكر العربي على شرطهما[٥].

ونقل أبو زرعة العراقي عن ابن المديني قال: قلت ليحيى القطان: ما حملت عن إسماعيل عن عامر – يعني الشعبي – هي صحاح؟ قال : نعم، إلا أن فيها حديثين أخاف أن لا يكون سمعهما. قلت ليحيى: ما هما ؟ .ا.ه[٦] . فذكرهما، وليس فيهما حديث عروة بن مضرس في الحج .

---

(١) مستدرك الحاكم (١٧٠٢).

(٢)إتحاف المهرة رقم(١٣٨٣٤)(١٦٣/١١) وقال في الإصابة(١٦٠/٧): إسناده ضعيف، وكذا أعلها الدارقطني في الإلزامات حديث رقم(١١) (ص١٠٦).

(٣) سنن الترمذي عقب حديث(٨٩١)، والحاكم في المستدرك معلقا على حديث رقم (١٧٠١)، وأبو نعيم في الحلية (١٨٩/٧).

(٤) الإلزامات حديث رقم(١١) (ص١٠٦).

(٥) تلخيص الحبير(١٦٠٨/٤).

(٦) تحفة التحصيل في رواة المراسيل(ص٢٨) .

وصححه الألباني، وقال: رجاله ثقات رجال البخاري، غير عروة بن مضرس وهو صحابي[1].

وحديث عبدالرحمن بن يعمر الديلي في المطلب السابق، يعتبر شاهدا لحديث عروة بن مضرس، مع عدم حاجة حديث عروة لحاجة .

(١) صحيح سنن أبي داود رقم(١٧٠٤) (١٩٦/٦) .

خاتمة البحث

بعد دراسة هذه الأحاديث تبين ما يلي :

(١) أن رواية ابن إسحاق في جعل إدراك الحج إلى طلوع شمس يوم العيد رواية ساقطة، لضعف ابن إسحاق، مع عدم المتابعة له، ولجهالة الرجل من أهل البادية .

(٢) أن الرواية التي جاءت عن ابن عباس في المعجم الأوسط للطبراني والموافقة لرواية بن إسحاق في المعنى، لا يعتد بها لتفرد من لا يحتمل تفرده بها، وهو عبيد بن عقيل، مع احتمال التغيير والتبديل في متنها لمخالفتها لرواية ابن نعيم في الحلية ولسقم النسخة كما قاله الهيثمي في مجمع الزوائد.

(٣) أن حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي، رجال إسناده رجال الصحيحين، ولم يروه عنه إلا بكير بن عطاء، وعنه الثوري وشعبة وعنهما انتشر الحديث، ورواه عنهما الثقات، وقد نص على صحته جمع من العلماء، و لم أجد من ذكر له علة.

(٤) أن حديث عروة بن مضرس، رجال إسناده رجال الصحيحين، ولم يروه عنه على الصحيح إلا الشعبي وقد صرح بالسماع منه في عدة طرق، وعن الشعبي رواه جماعة من الثقات، وقد نص على صحته جمع من العلماء، و لم أجد من ذكر له علة.

(٥) أن حديث عبدالرحمن بن يعمر، وحديث عروة بن مضرس يعتبر كلا منهما شاهدا للآخر، ويدلان على أصل من أصول الإسلام، وعليهما العمل عند سلف الأمة وخلفها.

يوصي البحث بدراسة الأحاديث المتعلقة بمسائل الحج، وباقي المسائل في أبواب الفقه المختلفة، دراسة أحاديثها دراسة نقدية، حتى يعرف ما يمكن الاستدلال به، منها وما لا يمكن، ويقوم الفقه على أدلة من الأحاديث سليمة صحيحة، إذا دراسة المسائل دراسة فقهية مقارنة، يعتمد على دراسة أدلتها دراسة فاحصة نقدية .

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع

١) التمييز، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مكتبة الكوثر ، السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٠ه

٢) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ .

٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ ه .

٤) تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ .

٥) تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ،الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .

٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ .

٧) شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ .

٨) تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: محمد عوامة ،الناشر: دار الرشيد – سوريا ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ه .

٩) المعجم الأوسط، لسلمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة .

١٠) تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

١١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الاصبهاني، (ت:٤٣٠ه)، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة: ١٤٠٥ه .

١٢) الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ .

١٣) سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .

١٤) الآحاد والمثاني ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن أبي عاصم الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) ، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ،الناشر: دار الراية – الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٤١١ه .

١٥) مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل(المتوفى: ٢٤١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ،الناشر: مؤسسة الرسالة .

١٦) المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ،الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ ه.

١٧) السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ه.

١٨) المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد حزم الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت .

١٩) الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ه.

٢٠) صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى: ٣١١هـ) ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي ،الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت .

٢١) مسند الحميدي ، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ،الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا ،الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م .

٢٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ ه .

٢٣) معجم الصحابة، لحسين عبد الباقي بن قانع، البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ه .

٢٤) شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ،الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ .

٢٥) شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، من

علماء الأزهر الشريف، الناشر: عالم الكتب ،الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ .

٢٦) سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

٢٧) مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي ،لأَبِي عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَلِيٍّ الطُّوْسِيُّ، المُلَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (المتوفى: ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ

٢٨) مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي ،الناشر: دار الوطن – الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م .

٢٩) مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر ،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ .

٣٠) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ) ،تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ،الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ .

٣١) التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ،طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .

٣٢) المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) ، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه .

٣٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ،الناشر: عالم الكتب – بيروت ،الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ه.

٣٤) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية – بيروت-لبنان .

٣٥) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) .الطبعة : الأولى ، ١٤١٥ هـ .

٣٦) المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ ه .

٣٧) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ .

٣٨) الإلزامات والتتبع للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق : الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ ه.

٣٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٤٠) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى: ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض .

٤١) صحيح أبي داود – الأم، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء.